



ضلوع للشرطة في أعمال القتل في غواتيمالا



منظمة العفو
الدولية

«الغواتيماليون لا يجهلون المشكلات التي تواجه بلدهم ويعرفون السياسات التي يمكن انتهاجها لترويض هذه المشكلات... والقضية اليوم لا تتعلق بما ينبغي القيام به بقدر ما تتعلق بما إذا كانت غواتيمالا تملك الإرادة السياسية للقيام بذلك».

مقرر الأمم المتحدة الخاص بالمعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة والإعدام التعسفي،
يونيو/حزيران 2007

بتورطهم في أعمال إجرامية. ويبدو أن بعض هؤلاء قد استهدفوا بسبب الربط فيما بينهم وبين آخرين يشتبه بصورة ما بأنهم ضالعون في الجريمة. وثمة سمة أخرى يشترك فيها معظم هؤلاء الضحايا، وهي أنهم ينتمون إلى بعض أكثر الأحياء تهميشاً وحرماناً في غواتيمالا.

أما عمليات القتل نفسها فغالباً ما تمت وفق نمط متشابه أيضاً. حيث تُكتشف جثث الضحايا في معظم الأحيان في أماكن منعزلة، مثل مجمعات دفن النفايات أو الوديان الضيقة أو في الخلاء.

ويُعثَر على العديدين وأيديهم موثقة خلف ظهورهم، بينما تظهر أجسادهم آثار إصابات كتلك الناجمة عن التعذيب. وفي معظم الحالات، فارق الضحايا الحياة بعد خنقهم أو إطلاق الرصاص على رؤوسهم من مسافة قريبة.

وتعكس بعض العبارات التي تستخدمها وسائل الإعلام، وأحياناً السلطات، في وصف أعمال القتل هذه موقفاً لا يخلو من استهتار، وحتى من المساندة، لمثل هذه الجرائم، التي يشار إليها في كثير من الأحيان بوصف «التطهير الاجتماعي». ويؤشر عدم التحقيق في أعمال القتل هذه على وجه السرعة وبفعالية – وفي حقيقة الأمر عدم مباشرة أي تحقيق ذي مغزى في بعض الحالات – إلى مستوى ملحوظ من التواطؤ لدى بعض الموظفين الرسميين. كما يظهر تقاعساً من

يستمر تواتر التقارير المتعلقة بأعمال القتل على أيدي أفراد الشرطة، أو على أيدي جماعات سرية تضم أفراداً سابقين أو حاليين في الشرطة، من غواتيمالا. وتشير المعلومات الإحصائية التي جمعتها منظمات أخرى لحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة – بما فيها «مركز العمل القانوني بشأن حقوق الإنسان»، و«مكتب المطران لحقوق الإنسان في غواتيمالا»، و«الأمن في الديمقراطية» – إلى أن عدد أعمال القتل هذه قد يكون بالمئات في أية سنة من هذه السنوات.

والحالات التي يعرض لها التقرير هنا مأخوذة من حالات أعمال القتل الكثيرة، التي أبلغت بها منظمة العفو الدولية، ومتورط فيها رجال شرطة أو رجال شرطة سابقون أو، في إحدى الحالات، على أيدي جنود ينفذون عمليات لفرض القانون.

وتشير الملابس التي تحيط ببعض أعمال القتل هذه إلى أنها ربما تكون أعمال قتل غير مشروع أو متعمدة نفذت بناء على أوامر السلطات أو بتواطؤ أو تغاض من جانبها، فيما يشكل عمليات إعدام خارج نطاق القضاء.

وثمة سمات مشتركة بين العديد من الضحايا. فهم في أغليبيتهم العظمى من الشبان، ومعظمهم ممن احتكوا بنظام القضاء الجنائي، أو من يملكون سجلاً جنائياً أو ممن تشبه قوات الأمن المحلية

© AP/PA Photo/Moses Castillo

دراسة حالة - 1

شاهد كارلوس لوبيز، البالغ من العمر 15 سنة، وهو يُدفع بالقوة، حسبما ورد، داخل سيارة دورية تابعة للشرطة في فبراير/شباط 2007 في حي من الأحياء الجنوبية الغربية لغواتيمالا سيتي. وبحسب ما زعم، كان يسير في أحد الشوارع بالقرب من مركز شرطة محلي وفي طريقه لرؤية صديقة له عندما قام رجال شرطة باختطافه، حسبما ذكر ثلاثة شهود يعيشون في الشارع. ودقت العائلة على الفور ناقوس الخطر. ففي اليوم الذي فقد فيه كارلوس لوبيز، سارعت العائلة إلى الاتصال بمنظمة محلية لحقوق الإنسان، «مكتب المطران لحقوق الإنسان»، الذي ساعدهم على تسجيل شكوى لدى مكتب النائب العام ووحدة الشؤون الداخلية للشرطة. بيد أن الشهود رفضوا حضور عملية تعرف على رجال الشرطة المشتبه فيهم، مجادلين بأنهم يخشون على حياتهم. ولم يتابع مكتب المدعي العام القضية. ولم تر عائلة كارلوس لوبيز ابنها مرة أخرى. ولم يتم إلقاء مصيره ومكان وجوده أبداً.

لجأنا في مختلف أجزاء هذا التقرير الموجز إلى حجب أسماء الضحايا وتفاصيل ظروف قتلهم من أجل عدم تعريض أمن العائلات والشهود للخطر.

جانب السلطات الغواتيمالية عن الوفاء بواجباتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان في حماية الحق في الحياة وفي تقديم المسؤولين عن انتهاك هذا الحق إلى ساحة العدالة.

ومن الأمور المعتادة تأخير التحقيقات وعدم الاكتراث بجمع الأدلة أو الشهادات على ما حدث، وتمنع الموظفين الرسميين عن تزويد المدعين العامين بالمعلومات التي يطلبونها. وقد أدى هذا إلى إفلات القتل من العقاب على نطاق واسع. وحتى في حالة إدلاء شهود العيان بشهادات قوية عن تورط مزعم لرجال شرطة في أعمال القتل، فإن هؤلاء نادراً ما يقدمون إلى القضاء. بينما يشكل غياب الحماية الفعالة للشهود عقبة رئيسية أخرى أمام فعالية التحقيقات وإجراءات المقاضاة.

جثث سبعة من أفراد عصابة مزعومة عثر عليها في غواتيمالا سيتي، 9 فبراير/شباط 2006. وقد أعادت مظاهر أساليب القتل إلى الأذهان الجرائم التي اقترفت على أيدي فرق الموت في الثمانينيات. صورة الغلاف: أخصائي شرعي يقوم بفحص جثة لواحد من مراهقين عثر على جثتيهما متحلتين بجانب الطريق في غواتيمالا سيتي، 13 أغسطس/ آب 2005. © AP/PA Photo/Rodrigo Abd





رد غير مناسب على الحالة الأمنية العامة

ما انفكت غواتيمالا تشهد مستويات عالية من جرائم العنف، بما في ذلك القتل. وقد اعترفت الحكومة الغواتيمالية بالتردي الشديد للوضع الأمني العام مرات عديدة في الصحافة. ففي تقرير صدر سنة 2008 بشأن أنشطته للسنة الفائتة، اعترف «مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان» في غواتيمالا بأن البلاد تواجه وضعاً حرجاً بالنسبة لحالتها الأمنية العامة.

وفي تقريره عن زيارته لغواتيمالا في 2007، سلط «مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة والإعدام التعسفي» الضوء ليس فحسب على مستوى العنف في البلاد، وإنما أيضاً على الأدلة الدامغة بضلوع الشرطة في مثل هذه الجرائم:

«ابتليت غواتيمالا بعدد من ظواهر العنف، بما فيها التطهير الاجتماعي، والارتفاع السريع لمعدلات قتل النساء، والشنق الغوغائي، وقتل الأشخاص بسبب هويتهم أو ميولهم الجنسية، وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان، والعنف داخل السجون. وفي بعض الحالات، تتحمل الدولة المسؤولية المباشرة عن ذلك. فثمة أدلة قوية على أن أفراد الشرطة هم الذين يرتكبون بعض أعمال التطهير الاجتماعي – أي الإعدامات لأفراد العصابات والمشبوهين الجنائيين وغيرهم من الأشخاص 'غير المرغوب فيهم'». وخلص تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة لسنة 2007 إلى عدة توصيات من ضمنها:

■ دعوة المستويات الحكومية كافة إلى الرفض المطلق والتام للجوء إلى إعدام المشتبه فيهم وغيرهم ممن يعتبرون غير مرغوب فيهم اجتماعياً كاستراتيجية لضمان النظام والحد من الجريمة؛

■ دعوة السلطات إلى إصلاح نظام القضاء الجنائي وتوسعته – وبخاصة الشرطة ومكتب النائب العام – بغية التحقيق على نحو فعال في أعمال القتل ومقاواة مرتكبيها؛

الشرطة وفريق الطب الشرعي يفحصان جثة شاب عثر عليها في منطقة مهجورة بضواحي غواتيمالا ستي، يونيو/ حزيران 2008.

■ دعوة غواتيمالا إلى القبول التام بالنطاق الكامل لمسؤولية الدولة بمقتضى القانون الدولي، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة – بما فيها تدابير مكلفة – للسيطرة على الجريمة بصورة فعالة وعادلة؛

■ دعوة الكونغرس إلى سن التشريع المطلوب لإنشاء «اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا» وإقرار رزمة التشريعات المتعلقة بالأمن اللازمة لتحقيق اتفاقيات السلام؛

■ دعوة الكونغرس إلى أن يزيد بمعدلات كبيرة الأموال المخصصة لمؤسسات نظام القضاء الجنائي؛

■ الدعوة إلى إقرار برنامج كاف لحماية الشهود يتصدى لحاجات الشهود على انتهاكات حقوق الإنسان ولمخاوفهم، بما في ذلك ضحايا الانتهاكات التي يتورط فيها وكلاء للدولة وغيرهم من الفاعلين ذوي النفوذ. ويمكن لهذا البرنامج أن ينظم تحت إشراف مكتب قاضي مظالم حقوق الإنسان.



© AP/PA Photo/Moises Castillo

ضابط شرطة يحرس خمسة أشخاص أعضاء في عصابة مشتبه فيهم، غواتيمالا ستي، 14 مارس / آذار 2006.

القتل عندما تقع - سواء أكان المشتبه فيهم من ممثلي الدولة أو أفراداً عاديين - وجلب المسؤولين عنها أمام محكمة مؤهلة لمحاكمتهم وفق المعايير المعترف بها دولياً. بيد أن أبحاث منظمة العفو الدولية تظهر أن السلطات الغواتيمالية تمتنع بصورة منهجية عن الوفاء بواجباتها هذه.

دون فرار المشتبه فيهم (المادة 304). ثم ينظر النظام القضائي القضايا التي تعرض عليه من جانب مكتب النائب العام. أما «مكتب قاضي مظالم حقوق الإنسان» فهيئة مستقلة تمولها الدولة لتقوم بدور رقابي وإشرافي فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

بيد أن المؤسسات المكلفة بضمان تطبيق العدالة ليست فعالة. ويلاحظ تقرير العام 2005 لمكتب النائب العام أن معدل الإدانة كان حوالي 1.98 بالمئة في قضايا القتل. وفي 2007، حدد «مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام دون محاكمة والإعدام التعسفي» معدل الإدانات بنحو 1.4 بالمئة. وبناء على ذلك، فإن قرابة 98 بالمئة من عمليات القتل تظل دون حل في غواتيمالا. وفي تقريره لسنة 2007، أورد «مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة» أنه «وفي مثل هذا المناخ من الإفلات من العقاب، يظل الأثر الردعي للقانون في حدوده الدنيا».

إن على غواتيمالا، بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، واجباً في أن تحترم وتضمن الحق في الحياة. ويشمل هذا ضمان احترام ممثلي الدولة الحق في الحياة وعدم قيامهم بأي أعمال قتل غير مشروعة ومتعمدة. وفضلاً عن ذلك، يتعين على السلطات إجراء تحقيقات فعالة وسريعة في أعمال

في 2009، أصدر المقرر الخاص تقرير متابعة تفحص فيه تنفيذ غواتيمالا لتوصيات 2007. ولاحظ أنه قد تم إقرار تشريع يقضي بتأسيس «اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا»، وهي بعثة للأمم المتحدة أنشئت للمساعدة في التحقيقات وعمليات المقاضاة للجريمة المنظمة. بيد أنه ذكر أيضاً أن: «التحقيقات التي تجريها الدولة وردودها على أعمال القتل غير المشروع غير كافية. كما لم يتم تنفيذ قسط كبير من التحسينات الضرورية فيما يتعلق بمؤسسات القضاء الجنائي وحماية الشهود وتخصيصات الميزانية والسياسة المالية».

فبحسب قانون الإجراءات الجنائية الغواتيمالي، يتولى مكتب النائب العام مسؤولية التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها؛ بينما تقوم الشرطة بدور تابع وتمارس صلاحياتها بناء على توجيهات مكتب النائب العام (المادة 107). ومع أن جميع التحقيقات تجري تحت إشراف مكتب النائب العام، تستطيع الشرطة مباشرة تحقيقاتها الخاصة بها (المادة 112). وفضلاً عن ذلك، يتوجب على الشرطة في قضايا الأفعال الجرمية الخاضعة للمقاضاة الإلزامية (أي تلك القضايا التي لا ضرورة فيها لشكوى يتقدم بها مواطن بصفته الفردية إلى مكتب النائب العام لمباشرة التحقيق، ومنها على سبيل المثال قضايا القتل) التصرف بصورة عاجلة لجمع الأدلة والحيلولة

دراسة حالة - 2

في مايو/أيار 2006، كان مانويل أغويرا وليديا أوسوريو، وهما صديقان في العشرينيات من العمر، يستقلان السيارة في غواتيمالا سيتي، في رحلة يقومان بها يومياً. حيث كان مانويل أغويرا يتوقف بالقرب من بيت صديقته في الصباح لينقلها معه إلى المصرف الذي تعمل فيه. ولم تكن لديه وظيفة ثابتة، بينما كانت الشرطة تشك في أنه يتعامل بالسيارات المسروقة. وبعد 40 دقيقة من مغادرة ليديا أوسوريو المنزل أوقفت السيارة، وحسبما زُعم بواسطة رجال شرطة، وطلب من الاثنين إبراز وثائقيهما الشخصية، بينما راح أحد الرجال يشتمهما ويهددهما. واقتيد الصديقان بعيداً عن المكان من قبل رجال الشرطة المزعمين ولم يرها أحدهما على قيد الحياة بعد ذلك.

وعندما لم تصل ليديا أوسوريو إلى مكان عملها، اتصل زميل لها بوالديها وسأل عنها. وبحسب الشهود، شوهد الاثنان وهما يوقفان ويعتقلان وينقلان من قبل رجال الشرطة المزعمين. وبدأت عائلتا ليديا أوسوريو ومانويل أغويري على الفور البحث عنهما. فزارتا وحدة الشؤون الداخلية في الشرطة، ووحدة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة، ومكتب الشرطة للعناية بالضحايا، ومراكز شرطة محلية مختلفة. وتحديثاً إلى ثلاثة من كبار ضباط الشرطة في وحدات شرطية أخرى ونهبتا إلى وحدة مكافحة الاختطاف التابعة للشرطة وتقدمتا بشكوى إليهما. بيد أن رجال الشرطة المناوبين رفضوا تسجيل الشكوى لأنه لم يمر 24 ساعة بعد على الحادثة. وعادت العائلتان في اليوم التالي لتقديم الشكوى.

وعلى الرغم من أنباء اختطافهما المقلقة والجهود المحمومة التي قامت بها عائلتا الضحيتين، إلا أن ضابط التحقيق التابع للشرطة لم يقابل الأقرباء إلا بعد 28 ساعة من الإبلاغ عن اختفائهما. وأجرى ثلاث مقابلات خلال خمسة أيام وخلص في تقريره الأولي إلى أن السيارة كانت مسجلة باسم شخص آخر وأن لمانويل أغويري سجل جنائي.

وبعد 10 أيام من رؤية الصديقين للمرة الأخيرة، كتب المدعي العام الذي كان يرأس التحقيق إلى المدير الوطني للشرطة - الذي تلقى الرسالة بعد ثلاثة أيام - ليسأله عما إذا كان هناك حاجز للشرطة على الطريق حيث تم إيقاف ليديا أوسوريو ومانويل أغويري. وبعد 20 يوماً، تلقى المدعي العام رداً يقول إن ما لا يقل عن 10 رجال شرطة قد تولوا أعمال الحراسة عند حاجز الشرطة في الموقع المذكور، مورداً أسماءهم. وعلى مدار الأشهر التالية، بعث المدعي العام برسائل إلى وكالات حكومية مختلفة في محاولة لمعرفة ما إذا كان الصديقان قد غادرا البلاد وطلب معلومات بشأن أي حركات مصرفية تتعلق بحسابيهما. بيد أن ثلاثة أشهر مضت منذ رؤية الضحيتين آخر مرة قبل أن يقابل المدعي العام ثلاثة من رجال الشرطة كانوا على حاجز الشرطة وقت الحادثة. ورداً على أسئلته، قال أحد هؤلاء إنه لا يتذكر ما إذا كان هناك لأن وقتاً طويلاً قد انقضى. واعترف الشرطيان الآخران بأنهما كان في الموقع عند الحاجز، ولكنهما كانا يتناولان طعام الفطور في مقهى قريب في الوقت الذي زعم أن ليديا أوسوريو ومانويل أغويري أوقفا فيه واقتيدا.

وتركز القسط الأكبر من جهود التقصي التي قام بها مكتب المدعي العام على التحقق من التفاصيل المتعلقة بملكية السيارة التي كانت ليديا أوسوريو ومانويل أغويري يستقلانها ومن المعلومات المتعلقة بتسجيلها؛ حيث أظهرت التقصيات أن السيارة كانت مسروقة. ويتناقض هذا الجهد المثابر والحريص بشأن عنصر التحقيق هذا بصورة صارخة مع المماثلة وعدم الاكتراث اللذين اتسمت بهما جهود المساءلة الضئيلة لرجال الشرطة الذين زعموا أنهم كانوا في نوبة الحراسة على حاجز الشرطة.

وبعد ستة أشهر من رؤية ليديا أوسوريو ومانويل أغويري للمرة الأخيرة على حاجز الشرطة، اكتشف عمال في إحدى المزارع كانوا يعملون في إصلاح طريق فرعي في منطقة ريفية تبعد قليلاً عن غواتيمالا سيتي جثتي الشابين. ولم يكن بالإمكان تحديد سبب الوفاة لأن الجثتين كانتا قد تحللتا بصورة كبيرة. وكان الاثنان يرتديان الملابس نفسها التي كانا يرتديانها يوم اختطافهما. وتقدر تقارير الفحص الشرعي أن كليهما فارقا الحياة بعد فترة وجيزة من مغادرتهم حاجز الشرطة الذي شوهدا بقرية للمرة الأخيرة.

دراسة حالة - 3

في يناير/كانون الثاني 2008، عثر على جثث إدوارد غونزاليز، البالغ من العمر 17 سنة، وفريدي كوليندرس، البالغ من العمر 23 عاماً، على جانب الطريق في منطقة حرجية على مسافة قصيرة من بلديهما، وعلى بعد نحو 30 دقيقة بالسيارة من غواتيمالا سيتي. وتظهر صور جثتيهما آثار كدمات شديدة وأنها قد خُنقا. حيث لف المهاجمون حبلاً حول عنق كل من الرجلين ومن ثم أدخلوا فيه قطعة من الخشب كانت تشد الحبل أكثر حول العنق مع كل لفعة للخشب. وتلفقت كل من الرجلين رصاصة في رأسه كذلك من مسافة قريبة.

وأبلغت عائلتهما منظمة العفو الدولية أن إدوارد غونزاليز وفريدي كوليندرس كانا قد تورطا في أنشطة إجرامية ويعتقد بأنهما كانا أعضاء في عصابة لسرقة الهواتف والدراجات النارية، وأحياناً السيارات. كما أبلغت عائلتهما منظمة العفو أن الصديقين الشابين كانا يشربان في بلديهما في الليلة التي سبقت اكتشاف جثتيهما. ومن الواضح أنهما تقاتلا مع شاب آخر لاند بالفرار. وطارده إدوارد غونزاليز وفريدي كوليندرس إلى داخل بيته. وهرع الجيران إلى الشارع لرؤية سبب الضجيج. وقالت العائلتان إن مجموعة من سكان الحي ضربوا الشابين وحاولوا شقهما بشكل غوغائي. واتصل واحد من أفراد الجمهور بالشرطة، التي وصلت بعد فترة وجيزة. وقال شهود إن الشرطة ادعت بأنها سوف تأخذ إدوارد غونزاليز وفريدي كوليندرس إلى المستشفى. ووضع الشابين في سيارة الشرطة شبه فاقدين للوعي. ولم يرهما أحد على قيد الحياة بعد ذلك.

وعثر على جثتيهما في الصباح التالي. وبحسب تقديرات الأدلة الشرعية، كانا قد قُتلا قبل ذلك بثمانين ساعات. وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية بعد وفاتهما بخمسة أشهر، صرح المدعي العام الذي يترأس التحقيق بأن المحققين قد عملوا حسب فرضية أن إدوارد غونزاليز وفريدي كوليندرس

كانا جزءاً من عصابة متورطة في الابتزاز، وأنهما ربما قُتلا على أيدي سائقي باصات أو شاحنات كعمل انتقامي. وكان المدعي العام قد أودع ملف القضية في الأرشيف، ولم يكن هناك تصور بمواصلة التحقيق. ولم يتضمن ملف القضية أي توثيق لأقوال الشهود أو المشتبه فيهم، أو مقابلات معهم، أو أية محاولات في واقع الحال لاستجوابهم. ولم يرد في المذكرات المدونة في الملف أنه قد تم جمع أي أدلة، أو حتى إجراء تحقيق فعلي بأي صورة من الصور.

ويعني الامتناع التام من جانب مكتب النائب العام عن مباشرة تحقيق ذي مغزى في جريمتي القتل غياب أية أدلة تدعم الادعاءات أو تفندها. بيد أن التقارير تتماشى تماماً مع المزاعم الأخرى المتعلقة بأفعال مماثلة افتُرت على أيدي مجموعات ضالعة في قتل المشبوهين الجنائيين.

وكان صبيان آخران ينتميان إلى مجموعة الأصدقاء نفسها، وهما خوان، البالغ من العمر 16 سنة، وفرانسييسكو، البالغ من العمر 13 سنة، قد اختطفا على أيدي الشرطة في البلدة نفسها في أوائل 2007. وعثر على جثتيهما بعد بضعة أيام في أحد أحياء غواتيمالا سيتي.

وبعد بضعة أسابيع من مقتل إدوارد غونزاليز وفريدي كوليندرس، نشرت الصحافة خبراً عن وفاة عضو مزعوم آخر في المجموعة، وهو توماس بيريز، البالغ من العمر 17 سنة. وعثر بجانب جثته على ملاحظة تحذر الآخرين بأن ينأوا بأنفسهم عن الجريمة. وأبلغ المدعي العام المحلي الذي كان يحقق في القضية منظمة العفو أنه قد تلقى معلومات بأن الشرطة ربما تكون ضالعة في أعمال القتل هذه، ولكنه لم يتابع تقصي مثل هذه المزاعم. وادعى أن العائلة لم تقدم أية معلومات أو تتقدم بأي شكوى.

وبعد بضعة أسابيع على وفاة توماس بيريز، العضو الآخر في العصابة، قتل عضو آخر في العصابة هو إريك كوينتو، البالغ من العمر 17 سنة. وكان سبب الوفاة إصابته بجروح متعددة جراء إطلاق عدة عيارات نارية من بندقية عليه.

ولم يفتح أي تحقيق في أعمال القتل الستة، بينما لا يزال الجناة يصلون ويجولون دون مساءلة. وأبلغ أشخاص في البلدة التي وقعت فيها أعمال القتل منظمة العفو الدولية أن مجموعة سرية تضم في عضويتها أفراداً عابدين ورجال شرطة متقاعدين وآخرين على رأس عملهم، تعمل في البلدة وتقتل الأشخاص الذين يشتبه في أنهم يقومون بأنشطة إجرامية. وأكد ناشطون محليون بشأن حقوق الإنسان في المنطقة هذا. وعلى الرغم من المزاعم الواسعة النطاق بأن مجموعة كهذه ضالعة في أعمال القتل في البلدة، إلا أن السلطات لم تتخذ أي خطوات منظورة أو نأت مغزى لمنع أعمال القتل أو التحقيق فيها، أو لمقاضاة المسؤولين ومعاقتهم.

إن ثمة حاجة ماسة لمباشرة تحقيق نشط ومستقل لتحديد ظروف وفاة جميع الضحايا الستة - إدوارد غونزاليز، وفريدي كوليندرس، وخوان، وفرانسييسكو، وتوماس بيريز، وإريك كوينتو - وتقديم المسؤولين عن مقتلهم إلى ساحة العدالة. ومن الضروري كذلك أن تحقق السلطات في التقارير القائلة بأن ثمة مجموعة سرية - تعمل بمعرفة من أفراد حاليين وسابقين في قوات الأمن، وربما بصلوع منهم - مسؤولة عن مقتل العديد من الشبان في البلدة. وعليها كذلك واجب في أن تضمن وقف مثل أعمال القتل هذه وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة.



جثتا عضوين في إحدى العصابات المزعومة،
غواتيمالا ستي، 1 يونيو/حزيران 2006.

دراسة حالة - 4

بالنسبة للتحقيق في مقتل ريكاردو فالديز، سارت الأمور ببطء شديد. فبعد شهرين ونصف الشهر من وفاته، قابل محققو الشرطة جندياً من الوحدة التي رأى الشهود أفرادها في الشاحنة الصغيرة. وقال الجندي، الذي لم يُزعم أنه كان من أفراد دورية تلك الليلة، إنه لا يتذكر الحادثة، وإن أفراد الدورية المزعومين لذلك اليوم قد نقلوا إلى أنحاء مختلفة من البلاد. وقال كذلك إنه لا يعرف مكان وجود المركبة التي زُعم أنها استخدمت في الحادثة.

وبعد عشرة أشهر من وفاة ريكاردو فالديز، أبلغت منظمة العفو الدولية أن عضو النيابة العامة المكلف بالتحقيق لم يكن قد تلقى أية معلومات بشأن هويات جنود الدورية المزعومين أو أية تفاصيل بشأن سيارة الدورية رغم تقديم الموظفين المسؤولين المعنيين عدة طلبات بهذا الخصوص. وفي مارس/آذار 2009، أي بعد 18 شهراً بالكامل من عملية القتل، تم استصدار أمر قضائي لإجبار وزارة الدفاع على تقديم المعلومات المطلوبة. وحتى سبتمبر/أيلول 2009، لم تكن وزارة الدفاع قد سلمت المعلومات المشار إليها.

ويعني صدور الأمر القضائي واستمرار التحقيق أنه لم يتحقق تقدم يذكر بعد نحو تحديد هوية المشتبه فيهم. إلا أن تضارب الشهادات التي تقدم بها الشهود يجعل من الأدلة الثبوتية المادية أمراً حاسماً على نحو خاص. وقد يتبين أن هذا أمر صعب المثل بالنسبة لشاحنة البك أب، إذا ما تم التعرف عليها وإلى حين ذلك، نظراً للفترة الزمنية الممتدة التي انقضت منذ ارتكاب الجريمة. ومع ذلك، لا تزال عائلة ريكاردو فالديز متفائلة وتأمل في أن ترى العدالة تتحقق، وأن يقدم قتل ابنهم إلى ساحة العدالة.

اعتقل ريكاردو فالديز، وهو شاب في العشرينيات من العمر كان يرغب في الالتحاق بكلية الحقوق، من قبل دورية عسكرية بالقرب من بيته في غواتيمالا سيتي، حسبما زعم، في أغسطس/ آب 2007. وكانت وحدة عسكرية قد تمركزت قريباً من بيته لمساعدة الشرطة في المنطقة. وكان مع مجموعة من أصدقائه في الحي يتناولون المشروبات الروحية عندما نهب لشراء بعض المشروبات للمجموعة. ويتذكر شهود عيان أنه كان متجهاً نحو مخزن محلي عندما توقف للتحديث مع امرأة ودار بين ريكاردو فالديز وعائلة المرأة جداراً. واستدعى أحدهم الدورية العسكرية، التي كانت قريبة من المكان. فدخل الجنود منزل المرأة ودار عراك داخله. وشوهد ريكاردو فالديز وهو يحمل في شاحنة بك أب صغيرة كان الجنود يستخدمونها وانطلقت بعد ذلك.

وأبلغ شهود عيان منظمة العفو الدولية أن الشاحنة الصغيرة غادرت المكان؛ بينما قال آخرون إنهم شاهدوا ريكاردو فالديز يلقى به في الشارع بعد مسافة قصيرة. وعاد رجال في سيارة لا تحمل أية علامات خاصة بعد فترة وجيزة ليضعوه في السيارة. وما لا تحوم حوله أية شكوك هو أنه لم يشاهد بعد ذلك حياً.

في اليوم التالي عثر عمال زراعيون على جثته في أحد الحقول. وكانت يده وقدماه موثقتين، بينما استقرت في جسمه ست رصاصات. وسُجل مشرف الفحوص الشرعية المحلي وجود ستة جروح ناجمة عن عيارات نارية في الرأس والعين اليمنى والعنق والصدر والركبة اليسرى والركبة اليمنى، إضافة إلى سحجات في وجهه وكتفه وفخذه وكدمات في العديد من أنحاء جسمه. وكانت في اثنين من الجروح الناجمة عن إطلاق النار آثار للبارود عند نقطة الاختراق، ما يشير إلى أن الطلقتين صوبتا من مسافة قريبة للغاية.



إرث من العنف

معدلات جرائم العنف في غواتيمالا مرتفعة للغاية، وقد ازداد عدد جرائم القتل المرتكبة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وطبقاً لمصادر وزارة الداخلية، شهد عام 2008 ما مجموعه 6,292 جريمة قتل، أي بمعدل يقرب من 49 جريمة قتل لكل 100,000 من السكان.

فخلال السنوات الخمسة عشر الماضية، نمت كاليفورنيا عصابات شوارع تعرف باسم «ماراز» في جميع أرجاء أمريكا الوسطى والولايات المتحدة الأمريكية. وتتألف «الماراز»، الضالعة في الجريمة على نطاق واسع، من مراهقين وشبان وشابات في القسم الأعظم منها. وتشير الدراسات إلى أنها انبثقت من صفوف موجات المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية هرباً من النزاعات المسلحة التي اجتاحت أمريكا الوسطى في ثمانينيات القرن الماضي، والذين أعيد تصديرهم فيما بعد إلى دول أمريكا الوسطى في التسعينيات. حيث وجد بعض الشبان العائدين أنفسهم في مواجهة ثقافة غريبة عليهم إلى حد كبير وسعوا إلى صحبة العائدين مثلهم. وشكلت هذه المجموعات قاعدة «الماراز». وبحلول 2005، أصبح عدد من قُدِّر بأنهم ينتمون إلى العصابات

في غواتيمالا نحو 14,000 شخص؛ ويعتقد أن عضوية هذه العصابات قد تزايدت منذ ذلك الوقت.

وأحد العناصر الرئيسية المسهمة في حالة الأمن العام الحرجة في غواتيمالا هو تقشي ما يسمى «المجموعات السرية» على نطاق واسع. وأفضل وصف لهذه المجموعات هو أنها شبكات إجرامية تضم منتسبين حاليين وسابقين إلى الجيش والشرطة، وقطاع الأعمال، وشركات الأمن الخاصة، ومجرمين عاديين، وأعضاء في العصابات. حيث يشكل هؤلاء قلعة الجريمة المنظمة، بعد أن تمكنوا من استغلال مناصبهم وصلاتهم للسيطرة على الأنشطة السفلية غير القانونية ولضمان الإفلات المستمر من المقاضاة. وتمتد جذور المجموعات السرية هذه إلى الجماعات شبه العسكرية ولجان الأمن الغوغائية التي أنشئت في غواتيمالا إبان الحرب الأهلية (1960 – 1996) للمشاركة في عمل الوحدات الاستخبارية وغيرها من الوحدات العسكرية الخاصة ودعمها، وتمتعت بدرجة كبيرة من الإفلات من العقاب والعمل خارج نطاق القانون. وكلفت «فرق الموت» هذه، التي تشكلت عادة من جنود يعملون خارج نطاق وظيفتهم الرسمية، من طرف رؤسائها بإعدام أفراد جرى انتقاؤهم واعتبروا «العدو»، من قبيل القادة النقابيين أو ناشطي المعارضة. ولاستمرار تمتعها

بالإفلات من العقاب وبسلطة لا يستهان بها، لم يتم حل هذه المجموعات عندما انتهى النزاع المسلح الداخلي. وحتى اليوم، لم تشهد البلاد مبادرة جدية من جانب الدولة لمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

يقدر عدد الأشخاص الذين أعدموا في غواتيمالا خارج نطاق القضاء أو اختفوا قسراً إبان النزاع الداخلي المسلح بنحو 200,000 شخص. وقد أجري تحقيقان يستحقان الاهتمام في البلاد في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إبان سنوات النزاع – أولهما الذي أجراه في 1998 مكتب حقوق الإنسان التابع للكنيسة الكاثوليكية (المعروف بتقرير استرداد الذاكرة التاريخية)، وثانيهما التحقيق الذي أجرته في 1999 «لجنة الجلاء التاريخي» التي رعتها الأمم المتحدة (والذي عرف بتقرير ذاكرة الصمت). وبَيَّن التقريران أن عسكر غواتيمالا وحلفاءهم مسؤولون عن الأغلبية العظمى من الانتهاكات، بما فيها حالات الاختفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب. وبين العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، جمعت «لجنة الجلاء التاريخي» شهادات ووثائق مفصلة بشأن 23,671 حالة لضحايا إعدام تعسفي، و6,159 حالة اختفاء قسري. وقُدِّرَت «لجنة الجلاء التاريخي» أن القوات الحكومية والجماعات شبه



© CERIGUA

أحد الأحياء الفقيرة في غواتيمالا ستي، 2009. يوجد في غواتيمالا ستي حوالي 3 ملايين ساكن، يعيش الكثير منهم في أحياء عشوائية أو أحياء الصفيح.

مسؤولية الدولة

صادقت غواتيمالا، في 1992، على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، موافقة بذلك طوعاً على واجب ملزم بمقتضى المعاهدة في أن تحترم الحق في الحياة وتكفله. ويتضمن هذا الواجب مباشرة تحقيقات سريعة وفعالة في جميع أعمال القتل. وكانت غواتيمالا قد صادقت في 1978 على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه أيضاً واجباً ملزماً باحترام الحق في الحياة.

وكرست «مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة» تدابير لإجراء تحقيقات وافية وسريعة وغير متحيزة في عمليات القتل حيثما توافرت أسباب للاعتقاد بأنها قد ارتكبت على أيدي موظفين عموميين أو أي أشخاص آخرين يتصرفون بصفة رسمية، أو بناء على تحريض منهم أو موافقتهم أو تغاضبهم. وتنص مبادئ الأمم المتحدة كذلك على أنه ينبغي على الدولة ضمان تقديم من يبين التحقيق أنهم ضالعون في مثل أعمال القتل هذه إلى ساحة العدالة.

«تفشى في غواتيمالا، في وقت الأحداث التي وقعت [1990]، نمط عام من الأفعال غير القانونية التي ارتكبتها وكلاء أمن الدولة ضد «أطفال الشوارع»؛ وشملت هذه الممارسة التهديدات والاعتقالات والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة وأعمال قتل، كدبير لمكافحة انحراف الأحداث والتشرد».

كما أجرت منظمة العفو الدولية فيما مضى أبحاثاً في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء يعتقد أن الضحايا فيها قتلوا بسبب خلفيتهم الاجتماعية أو صلتهم المتصورة بالجريمة. ففي 1990، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان غواتيمالا: عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان ضد أطفال الشوارع (رقم الوثيقة: AMR 34/37/90). ووثق هذا التقرير عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي اقترفها رجال الشرطة، كما وثق أعمال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي تعرض لها أطفال الشوارع، وعجز السلطات عن تقديم العون الطبي، والترهيب والتهديدات الواسعة النطاق ضد المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان العاملين بشأن هذه القضايا.

العسكرية المرتبطة بها كانت مسؤولة عن 92 بالمئة من الإعدامات التعسفية وعن 91 بالمئة من الاختفاءات القسرية. وحتى تاريخه، لم يصل عدد حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي صدرت إدانات بشأنها من طرف المحاكم الغواتيمالية إلى خمس حالات، وحتى في مثل هذه الحالات، لم تجر مقاضاة سوى بعض العسكريين من ذوي الرتب المتدنية. ولم يحدث أن قُدم ضابط عالي الرتبة أو مسؤول كبير إلى ساحة العدالة على ما قام به من دور في إصدار الأوامر بارتكاب الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان، أو في التخطيط لها واقترافها.

وكانت أغلبية ضحايا القتل والاختفاء إبّان سني الحرب الأهلية من الأشخاص الذين اشتبه في تعاطفهم مع جماعات المعارضة المسلحة. بيد أنه سرت مزاعم أيضاً بأن أشخاصاً لقوا مصرعهم بسبب خلفيتهم الاجتماعية أو صلاتهم المتصورة مع الجريمة.

في 1999، قضت محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية خمسة من أطفال الشوارع قتلهم رجال الشرطة. ووجدت المحكمة أن غواتيمالا قد انتهكت الحق في الحياة والسلامة الشخصية، والضمانات القضائية لحقوق الطفل. ونص القرار على أنه:

دراسة حالة - 5

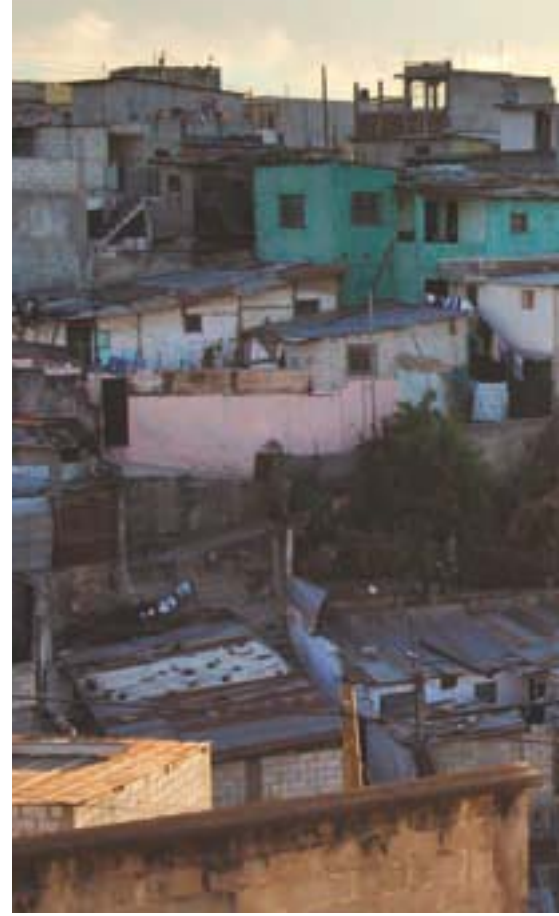
وفي اليوم التالي، علمت عائلتا المختطفين من وسائل الإعلام أنه قد عثر على جثتي شايبين على جانب الطريق السريع على بعد ساعة بالسيارة من غواتيمالا سيتي. وجرى التعرف على الجثتين بأنهما لماريو أورانتييس ولويس مينديز، وكانتا تحملان آثار ضرب مبرح. وحدد تقرير التشريح سبب الوفاة بأنه «لفظ الأنفاس بسبب الاختناق». وبعد التعرف على الجثتين في المشرحة، عاد الأقارب والأصدقاء إلى المنطقة للبحث عن خوسيه أورانتييس؛ ولم يعثر على جثته أبداً.

ولم يفض التحقيق في عمليتي الاختطاف والقتل إلى أية نتائج حتى الآن. وأبلغت منظمة العفو الدولية أنه لم تُجر أي فحوص شرعية لسيارة الشرطة لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة على أن الرجال الثلاثة كانوا في السيارة، كما لم تبذل أي جهود للتحقق من روايات رجال الشرطة الذين زعم تورطهم في الحادثة. ونتيجة لهذا التقصير في إجراء تحقيق فعال في المراحل الأولية الحاسمة، تراوح القضية الآن في مكانها، بينما أصبح تقديم الأشخاص المسؤولين إلى ساحة العدالة في غاية الصعوبة.

اختطف في أوائل يناير/كانون الثاني 2007 الأخوان خوسيه وماريو أورانتييس، ولويس مينديز، وهو شاب يعمل في ورشة تصليح السيارات التابعة لهما في شمال غواتيمالا سيتي. وبحسب الشهود، توقفت سيارة شرطة أمام الورشة وترجل منها عدة رجال شرطة - بعضهم بيزاتهم الرسمية وآخرون بملابس مدنية - ثم دخلوا الورشة وراحوا يضربون الرجال. ثم جر رجال الشرطة الرجال الثلاثة إلى سيارة الشرطة وانطلقوا بها. ولم يشاهد أي من الرجال الثلاثة حياً بعد ذلك.

وأخطر الشهود أقارب الشبان الثلاثة وأعطوهم أوصاف سيارة الشرطة التي رأوها خارج الورشة وأرقام لوحة التسجيل التي كانت تحملها. ونهبت العائلة إلى مركز الشرطة المحلية وتحدثوا إلى الضابط المسؤول. فاتصل عن طريق اللاسلكي مع رجال الشرطة الذين كانت سيارة الشرطة نات الأرقام التي نكرها الشهود في عهدتهم. وبعد عشرين دقيقة، عاد رجال الشرطة وادعوا أنهم لم يكونوا في المنطقة في وقت الاعتداء على الشبان الثلاثة واعتقالهم. وأبلغ الضابط المسؤول أقاربهم بأنه ليس هناك ما يمكن فعله، ولم تبذل أية جهود للتحقيق في الاختطاف الذي تم التبليغ عنه أو للتحقق من ادعاءات رجال الشرطة.

وزار أقارب الأخوين المستشفيات ومراكز الشرطة في المنطقة في جهد يائس لمعرفة مكان وجودهما. وحصلوا على أمر من المحكمة يطلب من الشرطة جلب الشبان الثلاثة للمثول أمام قاض وتقديم أسباب مشروعة للقبض عليهم أو احتجازهم.



وعلى الرغم من واجبات غواتيمالا بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتدابير المحددة التي أوصت بها مبادئ الأمم المتحدة، فإن الحكومات المتعاقبة قد أبدت انعداماً تاماً للإرادة السياسية في أن تحقق في عمليات الإعدام المزعومة خارج نطاق القضاء التي ارتكبت إبان النزاع المسلح الداخلي أو بعده. رغم أن غواتيمالا ملزمة، طبقاً لدستورها هي نفسها، بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بينما يحرم قانونها الجنائي عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. بيد أن الإطار القانوني الوطني غير كاف بحد ذاته؛ وينبغي أن تصبح إرادة سياسية واضحة في منع أعمال القتل المتعمدة وغير المشروعة، ومعاينة مرتكبيها.

ومنظمة العفو الدولية تعتقد أن أعمال القتل هذه وما يلفها من مزاعم بتورط أفراد يتبعون قوات الأمن فيها، ولا سيما الشرطة، أو تواطئهم بشأنها أو تغاضيهم عنها، ينبغي أن تؤخذ على محمل الجد. فعلى السلطات واجب في أن تضمن إجراء تحقيقات فعالة وسريعة وغير متحيزة لا تترك شاردة ولا واردة في أعمال القتل هذه، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. وحتى هذه اللحظة، فقد أخفقت هذه السلطات أيما إخفاق في الوفاء بواجباتها.



شباب من ناشطي حقوق الإنسان في غواتيمالا
ستي يطالبون بإقامة العدالة لضحايا أعمال
القتل على أيدي الشرطة، يونيو / حزيران 2009.

Acción Legal en Derechos Humanos (CALDH)

بادروا إلى التحرك الآن

وابعثوا برسالة إلى الرئيس ألفارو كولوم:

■ للإعراب عن بواعث قلقكم بشأن عدد أعمال القتل التي يذهب ضحيتها يافعون، معظمهم من الفتيان والرجال، في ظروف توحى بأنهم ربما ذهبوا ضحية إعدام خارج نطاق القضاء، وحيث يدعي شهود العيان أن رجال الشرطة كانوا ضالعين فيها؛

■ للإعراب عن بواعث قلقكم من أنه، ورغم المدخلات والجهود التي قدمتها دول مانحة مختلفة، وخبراء دوليون ووطنيون في مضمار حقوق الإنسان إلى جانب مكاتب الأمم المتحدة، لم يتحقق في واقع الحال أي تقدم نحو الحد من هذه الانتهاكات؛

■ لتقولوا له إنه نظراً لكونه رئيس الدولة فهو مسؤول عن كفالة أن لا يأخذ أفراد الشرطة وغيرها من قوات الأمن القانون رهينة بأيديهم، وأن لا يحرضوا على انتهاكات لحقوق الإنسان من قبيل القتل أو يشجعوا عليها أو يغضوا النظر عنها أو يبدوا تساهلاً بشأنها؛

■ للقول إنه، وبصفته رئيس الدولة، مسؤول أيضاً عن كفالة إخضاع من يسيئون استعمال السلطة ويرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان، أو من يتقاعسون عن ضمان أن لا يرتكب مرؤوسهم انتهاكات لحقوق الإنسان، لقبضة القانون بالكامل، وتقديمهم إلى المحاكم كي ينالوا جزاءهم عما ارتكبوا من جرائم؛

■ لطلب تزويدكم بالمعلومات عن الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل وقف قتل الشبان في غواتيمالا ووضع حد لتورط أفراد قوى الأمن، ولا سيما رجال الشرطة، في أعمال القتل هذه.

رئيس الجمهورية

President of the Republic

Lic. Álvaro Colom

Presidente de la República

Casa Presidencial, 6ª Avenida, 4-18, Zona 1

Ciudad de Guatemala, Guatemala

فاكس: +502 2221 4423؛ أو +502 2238 3579

طريقة المخاطبة: عزيزي السيد الرئيس

ويرجى الكتابة إلى النائب العام لدعوته إلى:

■ ضمان مباشرة تحقيقات سريعة وغير متحيزة وفعالة في جميع أعمال القتل وحالات التعذيب المزعومة التي وردت تفاصيلها في هذه المطبوعة، وكذلك الحالات الأخرى التي تبلغ عنها المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان؛

■ ضمان تماشي هذه التحقيقات مع المعايير التي وضعتها «مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة».

النائب العام رئيس النيابة العامة

Lic. José Amílcar Velásquez Zárate

Fiscal General de la República y Jefe del

Ministerio Público

8ª Avenida 10-67, Zona 1, Antiguo Edificio

del Banco de los Trabajadores,

Ciudad de Guatemala, Guatemala

فاكس: +502 2411 9124؛ أو +502 2411 9326

طريقة المخاطبة: عزيزي النائب العام

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

أكتوبر/تشرين الأول 2009
October 2009
رقم الوثيقة:
Index: AMR 34/010/2009

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, UK
www.amnesty.org



منظمة العفو
الدولية